الأمم المتحدة
A/RES/65/284
Distr.: General
16 August 2011
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/65/L.69/Rev.1* و *Add.1*)]

٦٥/٢٨٤ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى قراراتها ٥٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٧٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٦٧ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٦٤/٢٥٨ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

(١) انظر القرار ٦٠/١.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٣]، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التأكيد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا ضرورة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٤]،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم لتحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة[٥]،

وإذ تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الثامن[٦]؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٧]؛

٣ - **تعيد تأكيد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]؛

---

(٢) انظر القرار ١/٦٣.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) A/65/167.

(٧) A/65/165.

٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٢]، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٨]؛

٥ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٦ - **تحيط علما** بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١[٩]؛

٧ - **تسلم** بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكل أخطارا جسيمة على العالم بأسره وتحديات خطيرة تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية؛

٨ - **تشير** في هذا الصدد إلى الالتزام بمواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز دعم الاضطلاع بأنشطة مستدامة شاملة على الصعيد الوطني في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في أفريقيا في العديد من القطاعات، بمشاركة كاملة وفعالة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة وأكثر المجتمعات المحلية تضررا والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لكفالة تحقيق هدف توفير برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٠، وفقا للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[١٠]؛

٩ - **تعيد تأكيد التزامها** بمضاعفة الجهود الرامية إلى توفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع كخطوة أساسية لتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وكمساهمة في تحقيق بقية الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

(١٠) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

١٠ - **تعيد تأكيد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل قدر الإمكان على تحقيق هدف توفير برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والعزم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والعزم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

١١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء التأثيرات السلبية التي لا تزال قائمة للأزمات، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والمواد الغذائية والشواغل المستمرة بشأن الأمن الغذائي، وإزاء التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر ونقص التنوع البيولوجي والتحديات الخطيرة التي تشكلها هذه التأثيرات في مجال مكافحة الفقر والجوع، مما من شأنه أن يقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٢ - **تعرب عن شديد القلق** لأن أفريقيا من المناطق الأشد تضررا من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقر بأنه على الرغم من عودة النمو، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي لا يزال هشا ومتفاوتا، ولذلك تعيد تأكيد أنها ستواصل دعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

١٣ - **تعرب عن القلق** لأن لأفريقيا، مقارنة بغيرها، حصة ضئيلة في التجارة الدولية لا تتجاوز نسبة ٢ في المائة، وتعرب عن القلق أيضا لأنه على الرغم من زيادة الحجم الإسمي إجمالا للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وزيادة نصيبها منها، من المرجح ألا تزيد هذه المساعدة أكثر من ١ في المائة في العام بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمعدل نمو نسبته ١٣ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولأن النمو السكاني وتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية وارتفاع معدلات البطالة ونقص تدفقات رؤوس الأموال والهبوط الحاد في التحويلات المالية إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي عوامل

تؤثر سلبا في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها أفريقيا بصعوبة في السنوات الأخيرة، ستفوق، بهذا المعدل، أي معونة إضافية تقدم إلى البلدان الأفريقيةْ؛

١٤ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظروف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛

١٦ - **تؤكد** أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمارات من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٧ - **تعيد تأكيد** ضرورة تعزيز دور البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد، وتشدد، في هذا السياق، على ضرورة ألا تؤدي الجهود المبذولة لمعالجة التأثيرات التي لا تزال قائمة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

أولا
الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٨ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل جهودها في هذا الصدد، بمشاركة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

١٩ - **ترحب أيضا** بدمج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وبإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة كهيئة تقنية من هيئات الاتحاد الأفريقي؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

٢١ - **ترحب** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ثلاثة عشر بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض هذه، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توخيا للكفاءة في أدائها؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٢٣ - **تقر** بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية لكل منها، تنسيق الدعم الخارجي بجميع أشكاله بغية إدماج هذه المساعدة بفعالية في العمليات التي تضطلع بها من أجل التنمية؛

٢٤ - **تشجع** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالتعهد الذي أعلنه القادة الأفارقة بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم، وتعيد، في هذا الصدد، تأكيد دعمها لأمور شتى، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والنتائج التي تم التوصل إليها في اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية التابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

٢٥ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على أن تقدم للجماعات الاقتصادية الإقليمية الدعم اللازم لتعزيز قدرتها؛

٢٦ - **ترحب** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي والنهوض بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتماشى والقرارات التنفيذية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد؛

٢٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على وضع استراتيجية منسقة وشاملة للاتصال والتوعية على نطاق القارة من أجل مواصلة تعزيز الوعي العام بأهداف الشراكة الجديدة وغاياتها؛

٢٨ - **تشجع أيضا** البلدان الأفريقية على تعزيز الهياكل الأساسية المحلية وهياكل النقل الأساسية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم الهياكل الأساسية من عمل من أجل مواصلة تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

٢٩ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع المعنيين بالشراكة الجديدة؛

٣٠ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٣١ - **ترحب** بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، وغيرها من المبادرات، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية التنسيق بين تلك المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال؛

٣٢ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم

القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛

٣٣ - **تقر** بأن أفريقيا التي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضا لتأثيراته الضارة، وتهيب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يدعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية ويمكن التنبؤ بها؛

٣٤ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي تسلم فيه بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقر بأن الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة تركز على التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين؛

٣٥ - **تكرر أيضا تأكيد** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٣٦ - **تدعو** إلى إيجاد حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني أعباء ديون لا تقدر على تحملها، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين؛

٣٧ - **تقر** بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية وأن ذلك يمكن أن يقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وأن يشكل خطرا على قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الدين، بطرق من بينها تأثيرها في

الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة؛

٣٨ - **تعرب عن بالغ قلقها** لعدم الوفاء التام بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي هذا الصدد، تؤكد ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تم التعهد بها في غلينيغلز وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل عدة؛

٣٩ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن تحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد على أن تفعل ذلك وفقا لالتزاماتها التي أعادت تأكيدها؛

٤٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٤١ - **ترحب أيضا** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[(١١)]، وبالتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب في تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد محددة، بطرق منها زيادة توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية وبناء القدرات المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات التجارية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية وإحراز تقدم في عدم ربط المعونة بشروط وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المتلقية للمعونة وتعزيز التركيز على تحقيق النتائج في مجال التنمية؛

---

(١١) A/63/539، المرفق.

٤٢ - **تقر** بضرورة أن يركز المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديدا على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علما، في هذا الصدد، بإعلان مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي[١٢]؛

٤٣ - **تقر أيضا** بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل زيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٤٤ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٤٥ - **تؤكد** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤٦ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع وفي تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي، وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها للزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات الخاصة القطرية إلى مقر الاتحاد الأفريقي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٤٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

---

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

٤٨ - **ترحب** ببرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن التعليم الأساسي في أفريقيا الذي يهدف إلى إعطاء الأولوية للتعليم ويدعم الاضطلاع بعملية إصلاح كلية وشاملة؛

٤٩ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما لتلك المبادرات السريعة الأثر؛

٥٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا[١٣]، وتهيب، في هذا الصدد، بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٥١ - **تعيد تأكيد** التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا، على النحو الوارد في الفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[٢]، وتطلب، في هذا الصدد، إلى رئيس الجمعية العامة أن يواصل المشاورات غير الرسمية التي تجري بقيادة الدول الأعضاء وبمشاركة الجهات المعنية بشأن آلية الرصد وطابعها ونطاقها وأولوياتها والترتيبات المؤسسية اللازمة لها في ضوء الآليات القائمة والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام[٦]، لكي يتسنى بدء تشغيلها بحلول نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة؛

٥٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٥٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، في ضوء الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في الشراكة الجديدة.

الجلسة العامة ١٠٢
٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١

---

(١٣) تشمل المجموعات التسع ما يلي: تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.